تم تعيين الأستاذ محمد الصياد نائباً لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٢٧٤) لسنة ٢٠٢٣، اعتباراً من ٢ سبتمبر ٢٠٢٣، وكان قبلها يشغل منصب مساعد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة عام بدأ في ٢ أغسطس ٢٠٢٢ وحتى ٢ سبتمبر ٢٠٢٣ وهو نفس المنصب الذي شغله من قبل خلال عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣.

كما شغل الصياد منصب مساعد أول رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية (خلال الفترة من يوليو ٢٠١٣ وحتى مارس ٢٠١٩) ورئيس قطاع الشركات المقيدة، وكان عضواً في لجنة القيد ولجنة شهادات الإيداع الدولية ولجنة عمليات السوق ولجنة الرقابة على التداول واللجنة العليا للبورصة.

عمل الصياد مسئولاً عن مراجعة وفحص واعتماد نشرات الطروحات العامة والخاص بالبورصة المصرية لجميع الشركات التي تم قيد أسهمها وكذلك تطبيق قواعد وإجراءات القيد والافصاح والشطب بالبورصة المصرية فضلاً عن قواعد الحوكمة وغيرها من القواعد المنظمة لسوق المال.

وشغل الصياد عضوية مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر وكذلك عضوية مجلس إدارة صندوق الإسكان الاجتماعي لمدة عامين، وعمل كمحاضر في الجمعية المصرية للأوراق المالية (ايكما) لمنفذين شركات السمسرة في تخصص قواعد القيد وحوكمة الشركات لمدة ١٠ سنوات تقريباً، قدم العديد الدورات التدريبية من مجالات سوق راس المال للتنفيذيين بالبورصة المصرية وكذلك العاملين بإدارة التفتيش بالهيئة العامة الرقابة المالية.

حصل الصياد على الماجستير المهني في إدارة الاعمال – تخصص أسواق مالية – من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ودبلومة في إدارة الاعمال – تخصص أسواق مالية – من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، وحصل كذلك على بكالوريوس تجارة – (تخصص محاسبة) – من جامعة القاهرة.